

"الإمارات للإفتاء": لا فتوى شرعية دون ترخيص أو تصريح



الشيخ عبدالله بن بيه رئيس مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي

متابعة خاصة - الإمارات 71
تاريخ الخبر: 2022-01-15

دعا مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي أفراد المجتمع ومؤسساته كافة إلى عدم الخوض في مسائل الفتوى الشرعية دون ترخيص أو تصريح.

جاء ذلك في بيان أصدره المجلس بشأن تنظيم الفتوى في المجتمع في ضوء ما لاحظه من تجاوزات ومخالفات في تصدر بعض رواد مواقع التواصل الاجتماعي للفتوى الشرعية بغير ترخيص أو تصريح، وفق وكالة أنباء الإمارات (وام).

وأهاب المجلس بالجمهور عدم نشر أو إعادة نشر أي فتوى شرعية غير معتمدة من المجلس والجهات الرسمية المخولة بالفتوى في الدولة.

بيان مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي بشأن تنظيم ممارسة الإفتاء في دولة الامارات العربية المتحدة

أصدر مجلس الوزراء الموقر قرار رقم (31) لسنة 2017 وتعديلات بخصوص
إنشاء مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي وأكد على البنود الآتية:

- يعتبر المجلس الجهة الوحيدة المخولة بإصدار الفتاوى العامة، ولا يجوز لأي جهة أو فرد إبداء رأيه في هذه المسائل.
- ضبط الفتوى الشرعية وتوحيد المرجعية وتنظيم شؤونها وآليات إصدارها في الدولة.
- مواجهة الإساءة إلى المقدسات والتكفير والتعصب المذهبي من خلال بيان الرأي الشرعي في هذه المسائل.
- الترخيص والتصريح بممارسة الإفتاء الشرعي في الدولة، وتلتزم الجهات والمؤسسات الإعلامية المختلفة والمواقع الإلكترونية على الشبكة المعلوماتية ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الدولة في الحصول على تصريح من المجلس قبل نشر الفتوى الشرعية أو استضافة اشخاص للإفتاء الشرعي أو تنظيم برامج للفتوى الشرعية.
- لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري غير حاصل على الترخيص أو التصريح رسمي من المجلس القيام بإصدار أو نشر الفتاوى الشرعية في الدولة.

ويدعو البيان كافة أفراد المجتمع ومؤسساته الحكومية والخاصة إلى عدم الخوض في مسائل الفتاوى الشرعية دون ترخيص أو تصريح وكما يهيب أفراد المجتمع بعدم نشر أو إعادة نشر أي فتوى شرعية غير معتمدة من المجلس والجهات الرسمية المخولة بإصدار الفتوى الشرعية في الدولة.

وشدد البيان على التزام الجهات والمؤسسات الإعلامية المختلفة والمواقع الإلكترونية على الشبكة المعلوماتية ومستخدمي مواقع التواصل، الحصول على تصريح من المجلس قبل نشر الفتوى الشرعية أو استضافة أشخاص للإفتاء الشرعي أو تنظيم برامج للفتوى الشرعية في الدولة.

وقال البيان إن "الجرأة على إصدار الأحكام الشرعية في المواضيع الدينية والاجتماعية والأسرية وغيرها خاصة فيما يتعلق بالتكفير واستغلال نصوص الدين في التعدي على الغير يؤدي إلى انتشار الكراهية والطائفية والتكفير والتشدد والتطرف ويتنافى مع سماحة الدين الإسلامي الحنيف ويعد منافيا للسياسات الوطنية لدولة الإمارات التي تؤكد على قيم التسامح والتعايش والاعتدال".



UAE71NEWS